\

تم التحميل من اسهل عن بعد

أسئلة شاملة

مبادئ الأعمال المصرفية

١٤٣٧ هـ - الترم الثاني

تجميع
علي ٢٠١٤

مراجعة
سارة الناصر

منتديات التعليم عن بعد
e1500.com

١	**النقود هي** (أ) كل شيء يلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل مهما كان ذلك الشيء وعلى أي حال يكون (√) (ب) وسيط للتبادل غير أنها ليست مخزناً للقيمة (ج) وسيط للتبادل غير أنها لا تتمتع بقبول عام (د) لا شيء مما ذكر
٢	**أحد وظائف النقود** (أ) التحفظ (ب) وسيلة للتبادل (√) (ج) التوازن (د) لا شيء مما ذكر
٣	**من وظائف النقود** (أ) وسيط للتبادل (ب) مقياس للقيمة (ج) مخزن للقيمة (د) جميع ما ذكر (√)
٤	**أحد خصائص النقود** (أ) الثبات النسبي (√) (ب) عدم تغيير العملة (ج) عدم مركزيتها (د) لا شيء مما ذكر
٥	**القدرة على إبراء الذمة ، إحدى خصائص** (أ) النقود (√) (ب) المؤسسات المالية (ج) البنوك (د) لا شيء مما ذكر
٦	**من أنواع النقود** (أ) النقود الورقية (ب) النقود السلعية (ج) النقود المعدنية (د) جميع ما ذكر (√)
٧	**النقود السلعية تعتبر** (أ) ثاني أنواع النقود ظهوراً (ب) أول أنواع النقود ظهوراً (√) (ج) ليست من أنواع النقود (د) لا شيء مما ذكر
٨	**على الرغم من اندثار المقايضة كنظام أساسي في المبادلة، فقد ظلت له أهميته في المبادلات الدولية والمعاملات الداخلية وخاصة في حالات التضخم الجامح وانهيار قيمة النقود (√)**
٩	**نظام المقايضة لا يتطلب معرفة الأسعار النسبية لجميع السلع والخدمات الموجودة في الإقتصاد (×)**
١٠	**يعتمد نظام المقايضة على مبادلة سلعة بسلعة أخرى (√)**
١٠	**النقود السلعية بأنواعها كانت تودع عند الصيارفة مقابل الحصول على صكوك ورقية بهذه الإيداعات (×)**
١١	**النقود المعدنية بأنواعها كانت تودع عند الصيارفة مقابل الحصول على صكوك ورقية بهذه الإيداعات (√)**
١٢	**النقود المصرفية هي الودائع الجارية التي يحتفظ بها الأفراد في البنوك والتي يتم استخدامها عن طريق الشيكات (√)**
١٣	**نظام المقايضة عبارة عن** (أ) الحصول على سلعة مقابل مبلغ من المال (ب) الحصول على سلعة مقابل سلعة آخرى، وليس نظير مبلغ مالي (√) (ج) الحصول على مبلغ مقابل مبلغ أعلى من المال نظير إقراض
١٤	**تشتمل النقود بالمفهوم الواسع (M2) على** (أ) العملات المتداولة خارج المصرف (ب) الودائع الجارية لدى البنوك التجارية والشيكات السياحية (ج) الودائع الزمنية قصيرة الأجل لدى البنوك التجارية (د) كل ما ذكر صحيح (√)
١٥	**(M2) بالنسبة لحجم النقود في الإقتصاد يشمل** (أ) النقد المتداول خارج البنوك (عملات نقدية - ورقية - معدنية) بالإضافة إلى ودائع تحت الطلب (حسابات جارية) والودائع الزمنية والإدخارية (√) (ب) الإهتمام بالعنصر البشري فقط (ج) الإستثمار المستقل فقط (د) لا شيء مما ذكر
١٦	**تشتمل النقود بالمفهوم الواسع (M3) على** (أ) M1 (ب) M2 (ج) أ + ب (√) (د) لا شيء مما ذكر
١٧	**M3 بالنسبة لحجم النقود في الإقتصاد يشمل** (أ) الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) (ب) الودائع الزمنية والإدخارية قصيرة وطويلة الأجل (ج) النقد المتداول خارج البنوك (د) كل ما ذكر صحيح (√)
١٨	**النقد المتداول خارج البنوك** (أ) عملات نقدية (ب) عملات ورقية (ج) عملات معدنية (د) جميع ما ذكر (√)

١٩	من صعوبات نظام المقايضة
	(أ) صعوبة التوافق المزدوج للرغبات (ب) صعوبة وجود مقياس موحد للقيم
	(ج) عدم قابلية السلع للتجزئة (د) جميع ما ذكر (√)
٢٠	النقود بذاتها تعتبر
	(أ) وسيط في المبادلات (ب) أداة للمدفوعات المؤجلة
	(ج) مقياس للقيم (د) جميع ما ذكر (√)
٢١	عدم قابلية السلع للتجزئية تعتبر إحدى الصعوبات المتعلقة بـ
	(أ) نظام المقايضة (√) (ب) نظام البنوك المركزية (ج) البنوك التجارية (د) لا شيء مما ذكر
٢٢	مفهوم ..... هو مبادلة شيء مقابل شيء آخر
	(أ) المقايضة (√) (ب) النقود (ج) الإحتكار (د) البنوك التجارية
٢٣	ظهور شكل جديد للنقود يرتبط بفكرة الدين والإلتزام على البنوك يعرف بإسم النقود
	(أ) الورقية (ب) الإئتمانية (√) (ج) السلعية (د) لا شيء مما ذكر
٢٤	قبول الودائع ، تعتبر إحدى أهم وظائف
	(أ) البنوك التجارية (√) (ب) البنوك الزراعية (ج) بنوك التنمية العقارية (د) لا شيء مما ذكر
٢٥	البنوك ..... هي التي تأتي على رأس الجهاز المصرفي وتقوم بإصدار النقود
	(أ) المتخصصة (ب) الإلكترونية (ج) المركزية (√) (د) لا شيء مما ذكر
٢٦	أحد أنواع البنوك من حيث مصدر الأموال
	(أ) البنوك الزراعية (ب) البنوك العقارية (ج) بنوك الإستثمار (√) (د) لا شيء مما ذكر
٢٧	بنوك الودائع هي
	(أ) البنوك المختلطة (ب) البنوك التجارية (√) (ج) البنوك الصناعية (د) أ + ب
٢٨	البنك هو منشأة مالية يتاجر بالنقود (√)
٢٩	البنك يعمل كوسيط بين رؤوس الأموال الباحثة عن إستثمار وبين مجالات الإستثمار الباحثة عن رؤوس أموال (√)
٣٠	تعتمد بشكل أساسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل
	(أ) البنوك المركزية (ب) البنوك التجارية (ج) بنوك الإستثمار (√) (د) لا شيء مما ذكر
٣١	من أنواع البنوك من حيث شرعية العمليات
	(أ) بنوك تقليدية (ب) بنوك إسلامية (ج) بنوك صناعية (د) أ + ب (√)
٣٢	من أهم أسباب نشأة البنوك
	(أ) الصيارفة (ب) المرابون
	(ج) الصاغة للذهب والمعادن النفيسة (د) جميع ما ذكر (√)
٣٣	بنوك الأعمال أو الاستثمار : هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بالأعمال التي أنشأت من أجلها (√)
٣٤	يقوم المصرف التجاري بخصم الأوراق التجارية التي تتضمن الإئتمان بالإضافة إلى خدمة التحصيل (√)
٣٥	الزيادة الإجمالية في الودائع عبارة عن
	(أ) مضاعف الودائع ضرب الوديعة الأولية (√) (ب) مضاعف الودائع ناقص الوديعة الأولية
	(ج) مضاعف الودائع زائد الوديعة الأولية (د) لا شيء مما ذكر
٣٦	إذا كانت نسبة الإحتياطي القانوني المقرة من البنك المركزي ٢٠ % فإن مضاعف الودائع يساوي
	(أ) ثلاثة أضعاف الودائع (ب) أربعة أضعاف الودائع
	(ج) خمسة أضعاف الودائع (√) (د) لا شيء مما ذكر
٣٧	إن الخاصية الأساسية لأي بنك تجاري هي قبوله للودائع القابلة للسحب عند الطلب ، وتعرف عند رجال الإقتصاد ببنوك الودائع (√)
٣٨	يمكن للبنك التجاري أن يشارك في عملية الإصدار للأوراق المالية خدمةً للشركات المساهمة تحت التأسيس (×)
٣٩	أحد الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والتقليدية أن الأول يعتمد على المال كعنصر إنتاجي (×)

٤٠	توليد الودائع
	(أ) يتمكن البنك من زيادة حجم ودائعه بالاعتماد على الودائع الأصلية المتوفرة لديه (√)
	(ب) يقصد بها التخفيف من ودائع الموارد الاقتصادية
	(ج) يقصد بها التخفيف من سيولة الودائع (د) لا شيء مما ذكر
٤١	المعيار الذي يفصل بين العمولة كأجر وأنها ليست ربا هو
	(أ) تحديد مبلغ العمولة بشكل قطعي وليس نسبي (√) (ب) تحيد مبلغ العمولة بشكل نسبي وليس قطعي
	(ج) تحديد مبلغ العمولة بشكل نسبي (د) لا شيء مما ذكر
٤٢	من وظائف البنك التجاري
	(أ) سك وطباعة النقود (ب) صيرفي الحكومة ومستشاره المالي
	(ج) قبول الودائع (√) (ج) لا شيء مما ذكر
٤٣	لو حصل أحد البنوك على وديعة جديدة بمبلغ (١٠ آلاف ريال) وكانت نسبة الإحتياطي القانوني (٢٠ %)
	(أ) فإن عليه أن يحتفظ بـ ١٠٠٠ ريال (ب) فإن عليه أن يحتفظ بـ ٢٠٠٠ ريال (√)
	(ج) فإن عليه أن يحتفظ بـ ١٠٠ ريال (د) فإن عليه أن يحتفظ بـ ٢٠٠ ريال
٤٤	الودائع المشتقة عبارة عن
	(أ) (الوديعة الأولية – قيمة الإحتياطي النقدي) ÷ نسبة الإحتياطي النقدي (√)
	(ب) (الوديعة الأولية × قيمة الإحتياطي النقدي) ÷ نسبة الإحتياطي النقدي
	(ج) (الوديعة الأولية + قيمة الإحتياطي النقدي) ÷ نسبة الإحتياطي النقدي
	(د) (الوديعة الأولية ÷ قيمة الإحتياطي النقدي) – نسبة الإحتياطي النقدي
٤٥	لو حصل أحد البنوك على وديعة جديدة بمبلغ (١٠ آلاف ريال) وكانت نسبة الإحتياطي القانوني (٢٠ %) فإن مقدار التوسع في الودائع يساوي
	(أ) ٥٠,٠٠٠ ريال (√) (ب) ٥٠٠٠ ريال (ج) ٢٠٠٠ ريال (د) لا شيء مما ذكر
٤٦	يتم تحديد قيمة الإحتياطيات النقدية القانونية التي تلتزم البنوك التجارية بالإحتفاظ بها لدى البنك المركزي
	(أ) كنسبة من مجموع رأس مال البنك التجاري
	(ب) كنسبة من مجموع الودائع الجارية في ميزانية البنك (√)
	(ج) كنسبة من مجموع إستثمارات البنك التجاري
	(د) كنسبة من مجموع القروض التي يقوم البنك بمنحها للغير
٤٧	أي الأمور التالية لا تعتبر من وظائف البنوك التجارية
	(أ) قبول ودائع الأفراد والمؤسسات (ب) بيع وشراء الأوراق المالية
	(ج) توليد النقود والإئتمان (د) إصدار النقود الورقية (√)
٤٨	البنوك التجارية تتعامل بـ
	(أ) الإشراف على البنك المركزي (ب) الإئتمان (√)
	(ج) الإشراف على البنوك الأخرى (د) أ + ج
٤٩	مضاعف الودائع عبارة عن
	(أ) نسبة الإحتياطي ÷ ١ (ب) الأصول المتداولة ÷ الأصول الثابتة
	(ج) ١ ÷ نسبة الإحتياطي القانوني (√) (د) لا شيء مما ذكر
٥٠	تعتبر نسبة الإحتياطي القانوني مهمه لأنها تحدد للبنوك التجارية حجم القروض التي يستطيعون إقراضها بالنسبة للودائع التي يحتفظون بها (√)
٥١	الخاصية الاساسية لأعمال البنوك التجارية
	(أ) الإستثمار (ب) قبول الودائع (√) (ج) لا شيء مما سبق (د) أ + ب
٥٢	نسبة الإحتياطي القانوني مهمة لأنها
	(أ) عمولة البنك المركزي
	(ب) تحدد للبنوك التجارية حجم القروض التي بالإمكان إقراضها بالنسبة للودائع التي يحتفظون بها (√)
	(ج) أ + ب

٥٣	تعد عمليات منح القروض أحد الوظائف المتعلقة برأس مال البنك التجاري (×)
٥٤	تعد عمليات منح القروض أحد الوظائف المتعلقة بالودائع (√)
٥٥	تعرف البنوك التجارية ببنوك الودائع وتعد المصدر الأول لتمويل النشاط الإقتصادي والمشاريع التنموية بصفة عامة (√)
٥٦	تتمتع المصارف التجارية بقدرة غير محدودة على توليد الودائع (×)
٥٧	الإحتياطي النقدي الإلزامي هو عبارة عن مبلغ يحول من البنك التجاري إلى البنك المركزي ويتم إحتسابه كنسبة من الأرباح لغرض حماية أموال المودعين وتحقق أهداف السياسة النقدية (×)
٥٨	توليد الودائع يقصد بها أن يتمكن البنك من زيادة حجم ودائعه بالاعتماد على الودائع الأصلية المتوفرة لديه (√)
٥٩	الودائع المشتقة (الجديدة) عبارة عن (أ) الزيادة الإجمالية في الودائع – الوديعة الأولية (√) (ب) الزيادة الإجمالية في الودائع × الوديعة الأولية (ج) الزيادة الإجمالية في الودائع ÷ الوديعة الأولية (د) لا شيء مما ذكر
٦٠	..... بيع موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد (أ) المرابحة للآمر بالشراء (ب) المضاربة (ج) السـَلّم (√) (د) جميع ما ذكر
٦١	يعتبر عقد بيع السـَلَّم في البنوك الإسلامية عبارة عن (أ) بيع آجل بعاجل (√) (ب) البيع بموسم الزراعة (ج) بيع ما ليس بمعلوم (د) لا شيء مما ذكر
٦٢	أحد أهداف المصارف الإسلامية الخاصة بالمتعاملين (أ) عدم تقديم الخدمات المصرفية (ب) توفير الأمان للمودعين (√) (ج) عدم توفير التمويل للمستثمرين (د) لا شيء مما ذكر
٦٣	..... يقوم البنك بشراء الأصول القابلة للتأجير وتأجيرها لجهات أخرى لتشغيلها أو الإنتفاع بها لمدة محددة وبإيجار يتفق عليه بحيث تصبح ملكية هذه الأصول بعد إنتهاء مدة الإيجار للعميل (أ) المرابحة للآمر بالشراء (ب) التأجير التشغيلي (ج) المشاركة الثابتة (د) التأجير التمويلي (√)
٦٤	أحد أهداف المصارف الإسلامية (أ) جذب الودائع و تنميتها (√) (ب) عدم قبول الودائع (ج) عدم مشاركة الغير بالربح والخسارة (د) لا شيء مما ذكر
٦٥	من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية (أ) الإستصناع (ب) السـَلَّم (ج) المرابحة للآمر بالشراء (د) جميع ما ذكر (√)
٦٦	..... العقد المناسب لتمويل مشاريع البنى التحتية (أ) السـَلَّم (ب) الإجارة (ج) الإستصناع (√) (د) لا شيء مما ذكر
٦٧	من أكثر العمليات الإستثمارية إنتشاراً للبنك الإسلامي والتي يعرف بها الثمن ومقدار الربح الإضافي مقدماً (أ) المشاركة (ب) المرابحة (√) (ج) المضاربة (د) لا شيء مما ذكر
٦٨	من أهداف ونتائج النظام المصرفي الإسلامي (أ) لا علاقة لها بعمارة الأرض وتنمية المجتمع (ب) عدم المشاركة في الربح والخسارة (ج) المشاركة في الربح والخسارة (√) (د) لا شيء مما ذكر
٦٩	المضاربة هو إتفاق بين طرفين يقدم أحدهما المال والآخر العمل ، ويقسم الربح والخسارة بينهما حسب الإتفاق (√)
٧٠	لا يشارك المودعون المستثمرون في البنوك الإسلامية بالمخاطر اللتي يتحملها أصحاب البنك (×)
٧١	البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو عطاءً أو مساعدةً (√)
٧٢	البنوك الإسلامية تقوم أنشطتها على أساس الترابط العضوي بين الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد النقدي (√)
٧٣	هي الشراكة في الربح بين البنك و عميل أو أكثر من الأفراد أو الشخصيات الإعتبارية ويكون البنك فيها هو رب المال (أ) السـَلَّم (ب) الإجارة (ج) الإستصناع (د) المضاربة (√)
٧٤	تعتبر عمليات منح التسهيلات الإئتمانية أحد الوظائف الهامة والمتعلقة برأس مال البنك التجاري (×)
٧٥	يكون رأس مال البنك كبير جداً لغرض توفير التمويل اللازم للقروض والسلف المتوقع منحها للعملاء (×)

٧٦	بدأ نشاط البنوك بوجه عام بـ
	(أ) قبول الودائع (√) (ب) القروض (ج) أ + ب (د) لا شيء مما ذكر
٧٧	أحد الخدمات الغير إئتمانية التي تقدمها البنوك
	(أ) القروض (ب) خطابات الضمان
	(ج) إصدار وإستقبال الحوالات (√) (د) لا شيء مما ذكر
٧٨	أحد الخدمات الإئتمانية التي تقدمها البنوك
	(أ) القروض (ب) خطابات الضمان (ج) الإعتمادات المستندية (د) جميع ما ذكر (√)
٧٩	جاءت فكرة المقاصة (تسوية الشيكات) بين البنوك لدى غرفة المقاصة في البنك المركزي لتأمين عملية الإنتقال الفعلي للأموال بتحصيل حقوق كل مصرف تجاه الآخر بعيداً عن المخاطر (√)
٨٠	يتم تسوية الحسابات بين البنوك بسبب عمليات المقاصة مباشرة بين البنوك نفسها (×)
٨١	الشيكات السياحية هي شيكات تصدرها بنوك أو شركات مالية كبيرة لتلبية رغبات وحاجات المسافرين والسياح (√)
٨٢	الورقة التجارية فيما عدا ..... تعتبر أداة إئتمان تمنح المدين أجلاً لسداد الإلتزامات
	(أ) الكمبيالة (ب) السند لأمر (ج) الشيك (√) (د) لا شيء مما ذكر
٨٣	أمر كتابي من الساحب أو أي شخص آخر يعينه الساحب في تاريخ معين أو بعد زمن معين
	(أ) الكمبيالة (√) (ب) السند لأمر (ج) الشيك (د) لا شيء مما ذكر
٨٤	من وسائل الدفع لدى المصارف
	(أ) الكمبيالة (ب) السند لأمر (ج) الشيك (د) جميع ما ذكر (√)
٨٥	..... عبارة عن حساب دائم يعطي للمتعامل مع المصرف الحق في الإيداع به أو السحب منه في أي وقت يشاء نقداً أو بشيكات أو بإيصالات سحب نقدية على شباك الصرف أو من الصراف الآلي
	(أ) حسابات الكمبيالات (ب) حسابات أذون الخزانة (ج) الحسابات الجارية (√) (د) لا شيء مما ذكر
٨٦	أحد المعايير الوصفية (النوعية) لتصنيف مخاطر الإئتمان لدى المصارف
	(أ) الصناعة التي تعمل فيها الشركة (√) (ب) صافي رأس المال العامل
	(ج) إجمالي الموجودات (د) حقوق الملكية
٨٧	طريقة التحليل المالي كأحد طرق معايير منح الإئتمان تشمل دراسة
	(أ) التاريخ الإفتراضي للمقترض ، السيولة ، النشاط ، الربحية ، التوقع
	(ب) الميزانية ، قائمة الأرباح والخسائر ، قائمة التدفق النقدي ، النسب المالية (√)
	(ج) الشخص ، المنتج ، الدفع ، الحماية
	(د) لا شيء مما ذكر
٨٨	أحد المعايير الكمية لتصنيف مخاطر الإئتمان لدى المصارف
	(أ) التدفق النقدي ÷ المركز التنافسي (ب) الأداء التشغيلي ÷ المركز التنافسي
	(ج) المركز التنافسي ÷ الصناعة التي تعمل فيها الشركة (د) لا شيء مما ذكر (√)
٨٩	طريقة LAAP كأحد طرق معايير منح الإئتمان تشمل دراسة
	(أ) السيولة ، النشاط ، الربحية ، التوقع (√) (ب) الشخص ، المنتج ، الظروف المحيطة ، الضمان
	(ج) الشخص ، المنتج ، الدفع ، الحماية (د) لا شيء مما ذكر
٩٠	طريقة (التجربة السابقة) كأحد طرق معايير منح الإئتمان تشمل دراسة
	(أ) الظروف المحيطة ، الضمان (ب) الشخص ، المقابلة
	(ج) التاريخ الإفتراضي و الأداء الإئتماني للمقترض (√) (د) لا شيء مما ذكر
٩١	أحد عناصر طريقة 5Cs
	(أ) المنتج (ب) التوقع (ج) الشخصية (√) (د) لا شيء مما ذكر
٩٢	أحد عناصر طريقة LAAP
	(أ) المنتج (ب) التوقع (√) (ج) الحماية (د) لا شيء مما ذكر

٩٣	ما يهم المصارف كمقرضين بالدرجة الأساس من نتائج التحليل المالي معرفة
	(أ) إرتفاع أسعار بيع المنشأة طالبة التمويل
	(ب) إنخفاض تكاليف مبيعات المنشأة طالبة التمويل
	(ج) قدرة المنشأة طالبة التمويل على الوفاء بالتزاماتها (√)
	(د) زيادة حجم المنشأة طالبة التمويل
٩٤	الإئتمان المصرفي يجب أن يتم إستناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها
	(أ) توفير الامان لاموال المصرف (ب) الربح (ج) السيولة (د) جميع ما ذكر (√)
٩٥	من معايير منح الإئتمان حسب طريقة التحليل المالي دراسة
	(أ) الميزانية (ب) قائمة التدفق المالي (ج) قائمة الأرباح والخسائر (د) جميع ما ذكر (√)
٩٦	من المكونات الأساسية للسياسة الإئتمانية تحديد أنواع القروض (√)
٩٧	طريقة LAAP كأحد طرق معايير منح الائتمان ، تشمل دراسة
	(أ) الشخص ، المنتج ، الظروف المحيطة ، الضمان (ب) الشخص ، المنتج ، الدفع ، الحماية
	(ج) السيولة ، النشاط ، الربحية ، التوقع (√) (ج) لا شيء مما ذكر
٩٨	الأداء التشغيلي للشركة طالبة الإئتمان يعتبر أحد المعايير الوصفية (النوعية) لتصنيف مخاطر الإئتمان لدى المصارف √
٩٩	المركز التنافسي للشركة طالبة الإئتمان يعتبر أحد المعايير الوصفية (النوعية) لتصنيف مخاطر الإئتمان لدى المصارف√

١٠٠	في حال التغطية الكاملة للإعتمادات المستندية يتمثل دور المصرف بـ
	(أ) فتح الإعتماد لدى المراسل وسداد قيمة الإعتماد (√)
	(ب) دراسة وتقويم الوضع المالي للجهات المالية التي تحصل منها المنشأة على الإعتماد
	(ج) دراسة وتقويم الظروف الإقتصادية للإعتماد الذي تنتمي إليه المنشأة
١٠١	الأطراف الأساسية للإعتماد المصرفي
	(أ) المستورد ، ومصرف المستورد
	(ب) المستورد ، ومصرف المستورد ، والمصدر ، ومصرف المصدر (√)
	(ج) المصدر ، ومصرف المصدر
١٠٢	في الإعتمادات المستندية التي يمولها المصرف بالكلية يكون الربح بين المصرف والعميل بحسب الاتفاق (√)
١٠٣	هو تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها يتعهد فيه المصرف بدفع أو بقبول كمبيالات مسحوبة علية في حدود مبلغ معين ولغاية أجل محدود
	(أ) الشيك (ب) السند (ج) الإعتماد المستندي (√) (د) لا شيء مما ذكر
١٠٤	البنك المُصدر للإعتماد المستندي هو كفيل المصدر ، بينما المراسل هو الذي يقوم بتبليغ المستفيد بمضمون وشروط خطاب الإعتماد (√)
١٠٥	في الإعتمادات المستندية الممولة تمويلاً ذاتياً من العميل
	(أ) يكون المصرف وكيلاً ويستحق أجراً على وكالته (√) (ب) لا يكون المصرف وكيلاً ويستحق أجراً على وكالته
	(ج) يكون المصرف وكيلاً ولا يستحق أجراً على وكالته (د) لا شيء مما ذكر
١٠٦	في الإعتمادات المستندية التي يمولها المصرف بالكلية
	(أ) لا يكون المصرف شريكاً ولا يستحق أجراً على وكالته (ب) لا يكون المصرف شريكاً ويستحق أجراً على وكالته
	(ج) يكون الربح بين المصرف والعميل بحسب الإتفاق √ (د) لا شيء مما ذكر
١٠٧	أحد الخدمات الإئتمانية التي تقدمها البنوك
	(أ) الايداع والسحب النقدي (ب) الإعتمادات المستندية (√)
	(ج) الشيكات ومعاملاتها (د) لا شيء مما ذكر
١٠٨	في حال كون غطاء خطاب الضمان كلياً
	(أ) يكون المصرف وكيلاً ، ويستحق أجراً على وكالته (√) (ب) يكون المصرف شريكاً ، ولا يستحق أجراً على وكالته
	(ج) لا يكون المصرف وكيلاً ، ويستحق أجراً على وكالته (د) لا شيء مما ذكر

١٠٩	المصدر لخطاب الضمان هو
	(أ) البنك الزراعي حسب طلب العميل (ب) البنك التجاري حسب طلب العميل (√)
	(ج) البنك الصناعي حسب طلب العميل (د) لا شيء مما ذكر
١١٠	في حال كون غطاء خطاب الضمان جزئي أو كان الخطاب غير مغطى لعدم توفر السيولة لدى العميل
	(أ) لا يكون المصرف شريكاً ، ولا يستحق أجراً على وكالته
	(ب) يكون المصرف شريكاً لعميله في الصفقة التي هي محل خطاب الضمان بحسب الإتفاق (√)
	(ج) لا يكون المصرف شريكاً ، ويستحق أجراً على وكالته
١١١	..... هو الذي يرفقه المقاول بالعطاء المقدم منه في المناقصة أو المزايدة ويمثل نسبة معينة من قيمته لكي تطمئن الجهة طارحة المناقصة أو المزايدة إلى جدية العطاءات المقدمة وعدم تراجع مقدم العطاء إذا تغيرت الأسعار أو تبين له خطأ تقديره
	(أ) الضمان الإبتدائي (√) (ب) الضمان النهائي (ج) غطاء خطاب الضمان (د) لا شيء مما ذكر
١١٢	من وظائف البنك المركزي
	(أ) سك وطباعة النقود (ب) صيرفي الحكومة ومستشارها المالي
	(ج) عمليات المقاصة (د) جميع ما ذكر (√)
١١٣	إدارة غرفة المقاصة : تعني تسوية الحسابات والعمليات البنكية بين البنوك ، وتتم بالبنك
	(أ) الإلكتروني (ب) الإسلامي (ج) المرابحة للآمر بالشراء (د) المركزي (√)
١١٤	يتم تسوية الحسابات بين البنوك بسبب عمليات المقاصة بواسطة حساب جاري يفتح لهذا الغرض لدى
	(أ) الائتمان التجاري (ب) الائتمان المصرفي (ج) البنك المركزي (√) (د) لا شيء مما ذكر
١١٥	لا يمثل دور البنك المركزي
	(أ) منح القروض للمشروعات (√) (ب) الرقابة على البنوك
	(ج) إدارة السياسة النقدية (ج) إصدار النقود
١١٦	من عناصر السياسة الإئتمانية
	(أ) المرونة والثبات (√) (ب) التفرد (ج) عدم التغيير (د) جميع ما ذكر
١١٧	يتغلب عامل الربحية على عامل السيولة ، في مجال التسهيلات الائتمانية والقروض متوسطة أو طويلة الأجل (√)
١١٨	الربحية تتمثل
	(أ) بمعدل العائد (√) (ب) بمعدل الأولوية (ج) بمعدل الأمان (د) لا شيء مما ذكر
١١٩	المخاطر التي تتعرض لها جميع المنشآت بالسوق بصرف النظر عن خصائص المنشأة (من حيث النوع أو الحجم أو هيكل الملكية) هي
	(أ) مخاطر خاصة (ب) مخاطر غير منتظمة (ج) مخاطر منتظمة (√) (د) لا شيء مما ذكر
١٢٠	من العوامل الداخلية المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات المصرفية
	(أ) تنظيم عملية التسعير (√) (ب) التشريعات
	(ج) طبيعة السوق والمنافسة (د) المسؤولية الإجتماعية
١٢١	من أهداف التسعير المصرفي المرتبطة بالأرباح
	(أ) تحقيق أكبر حصه سوقية من السوق المصرفي (ب) المحافظه على الحصة السوقية للمصرف في السوق
	(ج) تعظيم العائد على الإستثمار (√) (د) لا شيء مما ذكر
١٢٢	أحد الأساليب المحاسبية في تسعير الخدمات المصرفية
	(أ) الأساليب المستندة لأرباح بيع الأصول الثابتة (ب) الأساليب المستندة لارتفاع القروض الممنوحة للغير
	(ج) الأساليب المستندة للتكلفة (√) (د) لا شيء مما ذكر
١٢٣	من أهداف التسعير المصرفي المرتبطة بالتعامل
	(أ) تحقيق أكبر حصة سوقية من السوق المصرفي (√) (ب) تعظيم العائد على الإستثمار
	(ج) تعظيم الأرباح (د) جميع ما ذكر

١٢٤	المخاطر التي تواجه منشأة معينة نتيجة لخصائص وظروف تلك المنشأة هي
	(أ) مخاطر خاصة (ب) مخاطر غير منتظمة (√) (ج) مخاطر منتظمة (د) لا شيء مما ذكر
١٢٥	أحد الأساليب المستندة لتحليل التعامل مع العميل لتسعير الخدمات المصرفية تحليل ربحية العميل (√)
١٢٦	يتم تحديد أرصدة النقدية لكل صندوق فرعي ومقارنته بالعدد الفعلي لفئات العملات في نهاية
	(أ) كل أسبوع (ب) كل يوم (√) (ج) كل شهر (د) كل سنة
١٢٧	يتم تقسيم الخزينة في البنك التجاري إلى
	(أ) قسمين (√) (ب) ثلاثة أقسام (ج) أربعة أقسام (د) خمسة أقسام
١٢٨	يتم دفع الأموال المترتبة على معاملات العملاء مثل دفع الشيكات وسحب الودائع ودفع القروض من قبل خزينة البنك الرئيسية (×)
١٢٩	من مصادر تمويل البنك الداخلية
	(أ) ودائع بإشعار (ب) رأس المال المودع من حملة الأسهم (√)
	(ج) ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) (د) ودائع لأجل
١٣٠	من مصادر تمويل البنك الخارجية
	(أ) الأرباح المجتجزة (ب) رأس المال المودع من حملة الأسهم
	(ج) ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) (√) (د) الإحتياطيات القانونية
١٣١	أهم سياسات إدارة المخاطر الإئتمانية ، سياسة إدارة
	(أ) مخاطر البنية الأساسية (ب) مخاطر الإئتمان للفرص الجديدة
	(ج) المخاطر السيادية الإئتمانية (د) جميع ما ذكر (√)
١٣٢	من المبادئ الأساسية لتحقيق رقابة مصرفية فعالة
	(أ) تحويل نسبة كبيرة من الملكية (ب) كفاية رأس المال
	(ج) التركزات الإئتمانية الكبيرة (د) جميع ما ذكر (√)
١٣٣	تتضمن الرقابة الإستراتيجية للمصرف
	(أ) جانب الأداء والتنفيذ داخل المصرف (ب) جانب بيئة المصرف الخارجية
	(ج) جانب بيئة المصرف الداخلية (د) جميع ما ذكر (√)
١٣٤	من أسباب زيادة الإهتمام بالرقابة المصرفية
	(أ) زيادة المنافسة (ب) التوسع في تقديم الخدمات (ج) زيادة التكلفة (د) جميع ما ذكر (√)
١٣٥	جانب الأداء والتنفيذ داخل المصرف يعتبر أحد مضامين الرقابة الإستراتيجية (√)
١٣٦	من أسباب زيادة الإهتمام بالرقابة المصرفية
	(أ) زيادة المنافسة (ب) الحفاظ على رأس المال
	(ج) الوقاية من المخاطر المحتملة (د) جميع ما ذكر (√)
١٣٧	..... هي إيصال تطرحه البنوك يثبت أن حامله قد أودع مبلغ معين لمدة محددة وبفائدة معلومة ، وهي محرمة شرعاً
	(أ) شهادات الإيداع القابلة للتداول (√) (ب) الأوراق التجارية
	(ج) أذونات الخزانة (د) لا شيء مما ذكر
١٣٨	الأوراق التجارية من غير الممكن أن تباع للبنك بخصم (×)
١٣٩	لايمكن إبتكار وتطوير صيغ الإستثمار (×)
١٤٠	تعد من أنواع الأوراق المالية
	(أ) المرابحة والمشاركة (ب) الإعتمادات المستندية
	(ج) الأسهم والسندات (√) (د) جميع ما ذكر
١٤١	مجموعة إستثمارات ، تسمى
	(أ) حساب (ب) حقيبة إستثمارية (√) (ج) تقرير سنوي (د) لا شيء مما ذكر
١٤٢	الأوراق التجارية من الممكن أن تُظّهر (تباع للبنك) بخصم (√)
١٤٣	الكفالة المصرفية هي تعهد بالدفع من قبل البنك إلى الجهة المستفيدة عند أول طلب بذلك بدفع مبلغ يمثل قيمة الكفالة شريطة عدم اعتراض المكفول (×)

١٤٤	الكفالة المصرفية هي تعهد بالدفع من قبل البنك إلى الجهة المستفيدة عند أول طلب بذلك بدفع مبلغ يمثل قيمة الكفالة (√)
١٤٥	في عملية التصدير يقوم البنك المحلي بصفته بنك مراسل بتلقي خطاب إعتماد بنك أجنبي يمثل المستورد الأجنبي √
١٤٦	تستثمر البنوك التقليدية الجانب الأهم من مواردها في منح القروض والتسهيلات (√)
١٤٧	تتناسب قدرة البنوك التجارية على توليد الإئتمان (أ) عكسياً مع نسبة الإحتياطي القانوني ، وطردياً مع حجم الودائع الحقيقية ، وطردياً مع نسبة التسرب النقدي (ب) طردياً مع نسبة الإحتياطي القانوني ، وعكسياً مع حجم الودائع الحقيقية ، وطردياً مع نسبة التسرب النقدي (ج) عكسياً مع نسبة الإحتياطي القانوني ، وطردياً مع حجم الودائع الحقيقية ، وعكسياً مع نسبة التسرب النقدي (√) (د) طردياً مع نسبة الإحتياطي القانوني ، وعكسياً مع حجم الودائع الحقيقية ، وعكسياً مع نسبة التسرب النقدي
١٤٨	الودائع لأجل (أ) لا علاقة لها بالمعروض النقدي (ب) تعتبر جزءاً من المعروض النقدي (√) (ج) لا تعتبر جزءاً من المعروض النقدي (د) لا شيء مما ذكر
١٤٩	ليس لها وجود خارجي إلا إذا تحولت لأوراق نقدية عند طلب سحبها بالشيكات مثلاً (أ) النقود السلعية (ب) النقود الورقية (ج) النقود المصرفية (√) (د) لا شيء مما ذكر
١٥٠	تعمل كوسيط بين رؤوس الأموال و مجالات الإستثمار (أ) خطابات الضمان (ب) البنوك (√) (ج) السندات (د) جميع ما ذكر